

EM/RC60/4

ش م/ل 4/60  
أيلول/سبتمبر 2013

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط

الدورة التاسعة والخمسون  
البند 6 (أ) من جدول الأعمال المبدئي

القرارات والمقررات الإجرائية ذات الأهمية للإقليم، والتي اعتمدها  
جمعية الصحة العالمية في دورتها السادسة والستين  
والجلس التنفيذي في دورتيه الثانية والثلاثين بعد المئة، والثالثة والثلاثين بعد المئة

المقررات الإجرائية ذات الأهمية للإقليم والتي أقرتها جمعية الصحة العالمية السادسة والستون			
رقم المقرر الإجرائي	العنوان	الآثار الإقليمية الواقعة	الإجراء/التعليقات
ج ص ع 66 (8)	تمويل منظمة الصحة العالمية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يحتل تحسين شفافية تمويل المنظمة واتساقه وإمكانية التنبؤ به مكاناً محورياً في إصلاح المنظمة.</li> <li>• إن موافقة جمعية الصحة على كامل الميزانية البرمجية للثلاثين 2014-2015 والتي يبلغ مجموعها من جميع مصادر التمويل 3977 مليون دولار أمريكي، تغطي كلا من الاشتراكات المقدرة (25%) والمساهمات الطوعية.</li> <li>• إن الاعتماد على المساهمات الطوعية في إقليم شرق المتوسط، أعلى من المتوسط المتعارف عليه في المنظمة.</li> <li>• إن التمويل الكامل للميزانية البرمجية سيهيئ قاعدة صلبة لإعداد الميزانية والتخطيط من القاعدة إلى القمة بالاعتماد على احتياجات البلدان.</li> <li>• وسيحل التمويل المرن للميزانية البرمجية محل التخصيص الضيق مما يسمح بالتركيز على مجالات العمل التي تحظى بالأولوية في البلدان.</li> <li>• إن عملية التخطيط من القاعدة إلى القمة، سيتم بالفعل تنفيذها في الإقليم للثلاثين 2014-2015.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تم إطلاق الحوار الخاص بالتمويل في جنيف في 24 حزيران/يونيو 2013 بمشاركة 87 من الدول الأعضاء، و 6 من الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، و 14 شريكا من غير الدول. وشاركت 10 بلدان من الإقليم في هذا الاجتماع لإطلاق الحوار.</li> <li>• لاقت عملية الحوار الخاص بالتمويل دعماً قوياً من المشاركين في الاجتماع.</li> <li>• سيتم تنظيم الاجتماع الثاني حول الحوار الخاص بالتمويل في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وستقوم المنظمة، قبيل هذا الاجتماع، بإجراء متابعة ثنائية الأطراف مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الممولة.</li> <li>• إن ما سيتمخض عنه الحوار الخاص بالتمويل من نتائج ناجحة، ستسمح بزيادة أمن التمويل ومرونته. ونتيجة لذلك، يمكن البدء في التنفيذ الكامل للميزانية البرمجية 2014-2015 من بداية الثلاثين.</li> <li>• ويمكن الرجوع إلى التقرير حول إطلاق الحوار الخاص بالتمويل على الموقع الخاص بالمنظمة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: <a href="http://www.who.int/financingdialogue">http://www.who.int/financingdialogue</a></li> </ul>
ج ص ع 66 (9)	منهجية تخصيص	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يرتبط قرار جمعية الصحة بعملية إصلاح المنظمة، وبالحوار الخاص</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أنشأ المدير العام فريقاً عاماً معنياً</li> </ul>

<p>بتخطيط وتخصيص الموارد الاستراتيجية، ويشترك في رئاسة هذا الفريق المدير الإقليمي لشرق المتوسط.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• واستكمل فريق عمل المنظمة المعني باستراتيجيات حشد الموارد وإدارتها، أعماله وقدم مجموعة من التوصيات المرتبطة بحشد الموارد وإدارتها وتخصيصها.</li> <li>• قدم المكتب الإقليمي توجيهاته للمكاتب القطرية بشأن التخطيط الميداني للثلاثية 2014-2015 ل يتم تنفيذها على مراحل: (1) وضع الأولويات بوضوح على المستوى القطري؛ (2) التخطيط في المكتب الإقليمي من أجل تلبية احتياجات البلدان التي تحظى بالأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار للقرارات العالمية والإقليمية، وتوصيات اللجان الاستشارية من قبيل اللجنة الاستشارية التقنية؛ (3) تحديد الفجوات المتبقية والخيارات المطروحة لرأبها.</li> <li>• إن الخطوات المذكورة أعلاه، والمزمع اتخاذها في الإقليم للثلاثية 2014-2015، من المتوقع أن تقدم خبرات قيمة من خلال كل مستويات المنظمة بغية تنفيذ القرار الخاص بمنهجية تخصيص الموارد الاستراتيجية للثلاثية 2016-2017</li> </ul>	<p>بالتمويل مع الدول الأعضاء ومع الشركاء من غير الدول، والذي أطلق في حزيران/يونيو 2013</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أكدت اللجنة الإقليمية بموجب القرار ش م / ل إ 59/ ق 6 (2012) الحاجة إلى عملية تخطيط الميزانية المرتكزة على البلدان (من القاعدة إلى القمة) والتي تعتمد على احتياجات الدول الأعضاء. ويُنم هذا القرار عن رغبة بلدان الإقليم القوية في التحول من الممارسات السابقة؛ بحيث تتواءم الإجراءات الإقليمية مع التوجهات الاستراتيجية المتفق عليها بالنسبة للإقليم؛ وبحيث تستجيب خطط العمل القطرية مباشرة للاحتياجات الخاصة بالبلدان.</li> <li>• لقد اتخذت اللجنة الإقليمية دوراً استباقياً في تنفيذ قرار جمعية الصحة.</li> </ul>	<p>الموارد الاستراتيجية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• سيتم إجراء التدريب الإقليمي على ترصد ورصد المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزورة/المغشوشة في أيلول/سبتمبر 2013 بهدف وضع نظام للترصد من أجل التشارك في المعلومات حول حالات المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزورة.</li> <li>• وسيساعد المكتب الإقليمي البلدان في تحديد الفجوات الكامنة في التشريعات الوطنية، والهياكل التنظيمية.</li> <li>• ستتولى المنظمة بث التحذيرات والمنشورات حول المنتجات الطبية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمثل المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزورة/المغشوشة خطراً كبيراً على الصحة العمومية في العالم بسبب زيادة التجارة الدولية في مجال المستحضرات الصيدلانية، والبيع عبر شبكة الإنترنت وهو ما ييسر دخول المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزورة إلى سلاسل الإمداد.</li> <li>• لفتت نتائج المسح الذي أجرى في عام 2009 حول المنتجات الطبية المزيفة، الانتباه إلى الحاجة إلى اتخاذ تشريعات أكثر صرامة، وإجراءات مضادة للتزييف، والتشارك في المعلومات، وتوثيق عرى التعاون بين المنظمة والسلطات الوطنية المسؤولة</li> </ul>	<p>المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزورة</p>	<p>ج ص ع 66(10)</p>

<p>المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تحتاج السلطات التنظيمية الوطنية في معظم بلدان الإقليم إلى تدعيمها، وتطوير قدراتها.</li> </ul>	<p>عن تنظيم الأدوية، ومناطق التجارة الحرة، والرقابة على السوق.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>ستتولى المنظمة بالتشاور مع بلدان الإقليم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>- تيسير إنشاء مشروع إيضاحي للتنمية والبحوث الصحية؛</li> <li>- إنشاء مرصد وطنية للبحث والتطوير من أجل رسم صورة للوضع الراهن لتدفق البحث والتطوير في مجال الصحة، وتأثيرهما على الصحة والمعافاة والاحتياجات الإنمائية.</li> </ul> </li> <li>ينبغي أن تشارك جميع بلدان الإقليم في الاجتماع العالمي التشاوري حول المشاريع الإيضاحية، والمقترح عقده في نهاية 2013</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>شاركت ليبيا وعمان والمغرب والمملكة العربية السعودية في المناقشات حول تقرير فريق الخبراء الاستشاريين العامل من خلال الاجتماع التشاوري المفتوح العضوية، والذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012</li> </ul>	<p>متابعة تقرير فريق الخبراء الاستشاريين العامل المعني بالبحث والتطوير: التمويل والتنسيق</p>	<p>ج ص ع 66 (12)</p>
<p><b>القرارات ذات الأهمية للإقليم والتي اعتمدها جمعية الصحة العالمية السادسة والستون، والمجلس التنفيذي في دورته الثانية والثلاثين بعد المئة</b></p>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>إن الروابط بين برنامج العمل العام الثاني عشر، والميزانية البرمجية 2014-2015، والاحتياجات الصحية على الصعيد القطري، تعكس التخطيط التنفيذي الجاري في الإقليم للثنائية 2014-2015.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يتعامل برنامج العمل العام الثاني عشر مع الحقائق الجديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يدرس انعكاسات هذا التحليل على عمل المنظمة، مما يبرز الحاجة إلى كل من التواصل والتغيير. وهذه النقطة بالتحديد لها ارتباط خاص بالإقليم، حيث شهد تغييرات مهمة في السنوات الأخيرة.</li> <li>أن تخفيض مدة برنامج العمل العام من 10 إلى 6 سنوات، يضمن لبرنامج العمل العام الثاني عشر نوعا من التنسيق الوثيق مع دورة التخطيط والموازنة، والتي تعتبر من النقاط المهمة في السياقات المتغيرة من قبيل تلك الموجودة في الإقليم.</li> <li>فعلى الصعيد القطري نجد أن العدد المحدود من الأولويات الاستراتيجية الرفيعة المستوى تعطي للمكاتب القطرية المزيد من المرونة في الموازنة بين الخطط التنفيذية، والأولويات الوطنية.</li> </ul>	<p>برنامج العمل العام الثاني عشر 2014-2019</p>	<p>ج ص ع 1.66</p>

<p>ستقوم المنظمة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مواصلة تقديم الدعم التقني لبلدان الإقليم في مجال صحة العيون، وتنفيذ خطة العمل للفترة 2014-2019</li> <li>• إجراء حلقة عملية إقليمية حول إعداد الخطة الشاملة الخاصة بصحة العيون وتنفيذها؛</li> <li>• تجميع البيانات الخاصة بصحة العيون بشكل دوري، مع رصد وتقييم مدى التقدم المحرز؛</li> <li>• تقوية التعاون والشراكة من خلال إدماج الشركاء العاملين في مجال رعاية العيون، وحشد الموارد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشير آخر البيانات إلى تحسن خدمات رعاية العيون في الإقليم</li> <li>• إن التقييم السريع للتقارير الخاصة بالعمى الممكن توقيه؛ يظهر بعض المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات العمى وبالتالي تحتاج إلى المزيد من الدعم والتعزيز لصحة العيون من خلال تنفيذ خطة العمل الموضوعية.</li> <li>• ولقد أعدت ليبيا وقطر مؤخرًا خطط العمل الوطنية الخاصة بصحة العيون للفترة 2014-2019 وفقا لخطة العمل العالمية للفترة 2014-2019.</li> </ul>	<p>العمل على توفير صحة العين للجميع: خطة عمل عالمية للفترة 2014-2019</p>	<p>ج ص ع 4.66 و م ت 132 ق 1</p>
<p>ستقوم المنظمة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد نداء مشترك للأثروا والمنظمة لتحديد المشروعات والأنشطة الصحية التي تحظى بالأولوية، والتماس دعم المانحين لهذه المبادرة الجديدة؛</li> <li>• تقديم الدعم في مجال بناء قدرة النظم الصحية؛</li> <li>• استعراض خطط الطوارئ للقطاع الصحي؛</li> <li>• ضمان توفير الخطط الخاصة بمواصلة العمل في المكاتب الكائنة في غزة، والضفة الغربية، والقدس؛</li> <li>• توثيق وتشجيع تحليل اتجاهات الآثار الصحية في فلسطين؛</li> <li>• التعاون مع الشركاء في مجال الصحة في تقييم أداء المجموعة الصحية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• قد يتعين على المنظمة تسريع وتيرة الجهود المبذولة للتنسيق مع الشركاء والمانحين في حالة زيادة المساعدات الصحية (لقد تم تعطيل المجموعة الصحية).</li> <li>• تواصل المنظمة جهودها في المناصرة والتوعية بالوضع والتعاطي مع التأثير الصحي الواقع على غزة والضفة الغربية.</li> <li>• تواصل المنظمة رصد الانتهاكات للقانون الصحي الدولي، والاتفاقات جنيف المرتبطة مباشرة بالمرور الآمن للفلسطينيين ممن يلتمسون الرعاية الصحية، وكذلك بالهجمات الواقعة على المؤسسات والعاملين في مجال الرعاية الصحية.</li> <li>• هنالك حاجة إلى زيادة وتسريع وتيرة شراء المعدات الطبية والأدوية الأساسية التي تمس الحاجة إليها بشكل عاجل.</li> </ul>	<p>الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل</p>	<p>ج ص ع 5.66</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتعين توفير التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز توافر المنتجات العالية الجودة.</li> </ul> <p>ستقوم المنظمة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد قائمة بمصنعي المنتجات البالغ عددها 13 منتجاً مستهدفاً، والمدرجة بوصفها سلعة منقذة للحياة؛</li> <li>• مساعدة المصنّعين (على سبيل المثال الأعضاء في الاتحاد العربي لمنتجات الأدوية والمستلزمات الطبية) على حصول منتجاتهم ومصانعهم من المنظمة على الاختبار المسبق للصلاحيّة؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• هنالك حاجة للمعلومات حول قدرة المصنّعين في الإقليم على إنتاج أدوية مضمونة الجودة؛ والمنتجات الطبية المدرجة بوصفها سلعة منقذة للحياة من أجل تقييم مدى توافر المنتجات العالية الجودة.</li> <li>• إن المعايير والمواصفات الموضوعية للأدوية واللقاحات والمنتجات التشخيصية والطبية، مدرجة في القائمة النموذجية للمنظمة والخاصة بالأدوية الأساسية، والموجودة في كتيب الوصفات النموذجي للمنظمة.</li> <li>• وتتاح الدلائل الإرشادية للمعالجة</li> </ul>	<p>تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالسلع المنقذة لأرواح النساء والأطفال</p>	<p>ج ص ع 7.66</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>تشجيع البلدان على التمتع السريع للمنتجات الحاصلة من المنظمة على الاختبار المسبق للصلاحيات كجزء من الإجراءات الوطنية لتنظيم الأدوية.</li> </ul>	<p>القياسية في مختلف مواقع الرعاية الصحية.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>ينبغي تعزيز القدرة على مواصلة خطة العمل العالمية، واستعراض، وتحديث الخطط والتشريعات الوطنية، وتطوير الخدمات المجتمعية المتكاملة، وإعداد البنات واستخدامها في الدول الأعضاء، وعلى الصعيد الإقليمي، وعلى مستوى المكاتب القطرية للمنظمة.</li> <li>سيتم تنفيذ خطة العمل الشاملة الخاصة بالصحة النفسية، وخطة العمل العالمية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على الصعيد القطري بطريقة منسقة ومتآزرة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعتبر الاستراتيجية الإقليمية الخاصة بالصحة النفسية وتعاطي مواد الإدمان والتي أقرتها اللجنة الإقليمية في عام 2011، واحدة من الاستراتيجيات الإقليمية التي تسهم في إعداد خطة العمل العالمية.</li> <li>يشهد عدد من بلدان الإقليم طوارئ إنسانية حادة ومزمنة، ومن ثم يتعين إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع المبادرات الصحية والإغاثية في هذه البلدان.</li> <li>إن موارد الميزانية التي تخصصها البلدان للصحة النفسية لا تتواءم مع عبء مشاكل الصحة النفسية في الإقليم.</li> <li>على الرغم من أن العديد من البلدان لديها استراتيجيات وخطط وطنية خاصة بالصحة النفسية، مما يشير إلى إدماج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية، بيد أن عملية الإدماج هذه تتسم بالبطء والتفتت في جميع البلدان تقريباً.</li> <li>ولا تزال الرعاية المؤسسية هي النموذج السائد في تقديم خدمات الرعاية للصحة النفسية في الإقليم. وقد زاد غياب التشريعات الخاصة بالصحة النفسية في الوقت الحاضر من تفاقم الوضع في معظم البلدان.</li> <li>إن المؤشرات الخاصة بالصحة النفسية لا يتم إدراجها في نظم تسجيل الأحوال المدنية الوطنية، ونظم المعلومات الصحية في الإقليم. وهذا يحول دون الإبلاغ عن بعض الأهداف العالمية ولاسيما الأهداف العالمية 2، و3.3</li> </ul>	<p>خطة العمل الشاملة الخاصة بالصحة النفسية في الفترة 2020-2013</p>	<p>ج ص ع 8.66</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>وقد أعدت المنظمة مسودة خطة، وقامت بتوزيعها على المجتمع المدني والمنظمات المعنية بذوي الإعاقة، وكذلك المكاتب الإقليمية للمنظمة، للحصول على تعقيباتهم بشأنها.</li> <li>وسيتم توزيع الخطة المعدلة للحصول</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إن معدلات العجز في الإقليم آخذة في التزايد.</li> <li>يطلب هذا القرار إعداد خطة عمل شاملة للمنظمة خاصة بالعجز، ليتم عرضها على جمعية الصحة العالمية السابعة والستين، على أن تتضمن</li> </ul>	<p>العجز</p>	<p>ج ص ع 9.66</p>

<p>على تعقيبات البلدان بشأنها من خلال سلسلة من المشاورات الإقليمية. ومن المزمع إجراء المشاورة الإقليمية لشرق المتوسط في الربع الأخير من عام 2013.</p>	<p>إجراءات ملموسة مسندة بالبيانات، وأدوار محددة بوضوح سواء للدول الأعضاء، أو المنظمة، أو الشركاء، فضلاً عن تضمينها على مؤشرات قابلة للقياس.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وسيراعي توافر هذه الخطة مع بنود الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة.</li> <li>• وتعتبر هذه الخطة ضرورية لتقوية استجابة القطاع الصحي للقضايا المتعلقة بالعجز بصورة منظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتعددة القطاعات لهذه القضايا.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتعين تعزيز القدرة على التوافق مع إطار العمل الإقليمي في الدول الأعضاء وعلى الصعيد الإقليمي والقطري للمنظمة.</li> <li>• يتم حث البلدان على مراجعة وتحديث خططها الوطنية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من أجل التعامل مع التدخلات العالية المردود، وإبراز أهمية إدراج نهج الرعاية الصحية الأولية في الرعاية الصحية الوطنية.</li> <li>• تشجيع الدول الأعضاء على الشروع في تعزيز التعاون المتعدد القطاعات بغية تنفيذ برامج الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها تنفيذاً فعالاً.</li> <li>• واستناداً إلى إطار الرصد العالمي، فإن الدول الأعضاء بحاجة إلى تقوية ترصد الأمراض غير السارية الذي يركز على الأهداف والمؤشرات الوطنية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أقرت اللجنة الإقليمية التاسعة والخمسون بموجب القرار ش م / ل إ 59/ق 2 الإطار الإقليمي للعمل بهدف تنفيذ الإعلان السياسي للأمم المتحدة حول الأمراض غير السارية. والمكتب الإقليمي إذ يدرك أن الوقاية الفعالة من الأمراض غير السارية ومكافحتها تتطلب نوعاً من القيادة، وتبني نهج متعددة القطاعات للتعامل مع الصحة من خلال المشاركة الفعالة لسائر القطاعات الأخرى بجانب قطاع الصحة، فإنه سيتعاون مع الدول الأعضاء لتحسين النهج التي تشمل الحكومة برمتها، وتجعل الصحة في صميم جميع السياسات.</li> <li>• وعندما تحد الموارد المحدودة من فعالية تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي يحددها الإطار الإقليمي للعمل، فإن البلدان ستحتاج إلى التركيز على مجموعة من الإجراءات التي تحظى بالأولوية، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي ومستوى التنمية.</li> </ul>	<p>متابعة الإعلان السياسي الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.</p>	<p>ج ص ع 10.66</p>
<p>ستعمل المنظمة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مواصلة الدعوة إلى إعطاء الصحة مكاناً متميزاً في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مع التركيز على التغطية الصحية الشاملة كوسيلة لتحقيق نتائج صحية منصفة، وتوفير الحماية الاجتماعية في مجال الصحة؛</li> <li>• التأكد من أن بلدان الإقليم ممثلة بشكل جيد في المناقشات القادمة لما بعد عام 2015؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لن يتمكن العديد من بلدان الإقليم من بلوغ أهداف المرامي الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة بحلول عام 2015. إن ضمان استمرار الصحة ضمن الخطة العالمية للتنمية، هو أمر ضروري لحشد الدعم اللازم لهذه البلدان من أجل إحراز تقدم في جدول الأعمال الصحي</li> <li>• يتعين على جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية القائمة فيها، اتخاذ</li> </ul>	<p>الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015</p>	<p>ج ص ع 11.66</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● توعية المانحين والمجتمعات المحلية التنموية بضرورة تكثيف مساعدتهم للبلدان التي تمس حاجتها إلى الدعم من أجل تحقيق المرامي الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة؛</li> <li>● إعداد استراتيجية فعالة للتواصل من أجل إحاطة رسمي السياسات بالتطورات الجارية؛</li> <li>● تنظيم مشاورات إقليمية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، وحول فعالية المساعدات.</li> </ul>	<p>سياسات واستراتيجيات وخطط صحية صارمة على الصعيد الوطني.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تعتبر مواءمة المساعدات التي تتلقاها البلدان من المانحين واتساقها، أمراً ضرورياً لتعزيز فعالية هذه المساعدات.</li> <li>● سى تناقش الصحة في خطة التنمية لما بعد عام 2015، كبنء منفصل من بنوء جدول أعمال اللجنة الإقليمية في دورتها الستين.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ستقوم المنظمة بمساعدة كل من اليمن وجنوب السودان والسودان والصومال على الانتهاء من إعداد خطط عمل متكاملة وذات احتياجات محددة، وعلى حشد الموارد الضرورية لاستنهاض البرامج اللازمة للتعامل مع أهم الأمراض المدارية المهملة في الإقليم (الدودة الغينية، وءاء البلهارسيا، والفيلايريا اللمفية، والعى النهري).</li> <li>● سيتم تدريب البلدان على استخدام الأءاءة الخاصة بالتخطيط المتكامل واحتساب التكاليف للاسترشاء بما فى توجيه عملية التخطيط المتكامل للعمل من خلال العديد من البرامج الخاصة بأمراض محددة.</li> <li>● ستساعد المنظمة البلدان فى تنفيذ الإجراءات الموصى بها.</li> </ul>	<p>يؤكد القرار، الذى تم اعتمءاء تعءيلاتة، على دور الدول الأعضاء وملكيتها للبرامج الخاصة بالوقاية من الأمراض المدارية المهملة ومكافحتها، والتخلص منها، واستئصالها، مقارنة بالصيغة السابقة له، والى قام المجلس التنفيذى برفعها إلى جمعية الصحة فى كانون الثانى/يناير 2013 (م ت 132 ق 7). ويحث هذا القرار الدول الأعضاء، ضمن جملة أمور أخرى، على ما يلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● التأكد من أن الموارد تتواءم مع المتطلبات الوطنية</li> <li>● إءماج برامج مكافحة الأمراض المدارية المهملة فى خدمات الرعاية الصحية الأولية؛</li> <li>● تحسين سبل التنبؤ، والشراء، والتخلص الجمركى، والإءارة للأءوية المضمونة الجودة لسلاسل الإءماء.</li> <li>● تشجيع المبادرات المتعلقة بالبعء والتطوير فى مجال الأءواء التشخيصية الجديدة، والأءوية، ومبيءات الهوام، والمبيءات البيولوجية، وغيرها من الوسائل المبتكرة لمكافحة النواقل، والوقاية من العءوى.</li> </ul>	<p>أمراض المناطق المدارية المهملة</p>	<p>ج ص ع 12.66 وم ت 132 ق 7</p>
<p>ستتولى المنظمة ما يلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● التخطيط لإجراء مشاورات إقليمية تتفق مع تلك المشاورات الجارية فى سائر الأقاليم الأخرى؛</li> <li>● بدء المناقشات حول الاجتماع العالمى الخاص بالمشاورات التقنية حول المشروعات الإيضاحية المزمع عقءه فى كانون الأول/ءيسمبر 2013 لضمان التمثيل الإقليمى؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتضمن القرار عدءاء من التوصيات المقدمة للبلدان النامية بما فىها بلدان الإقليم:</li> <li>- وضع تصور يوضح تدفقات البعء والتطوير فى مجال الصحة، وتأثيرهما على الصحة والمعافاة والتنمية؛</li> <li>- ضمان استمرار الاستثمار والتعاون بهدف تعزيز القءرات؛</li> </ul>	<p>متابعة تقرير فريق الخبراء الاستشاريين العامل المعنى بتمويل وتنسيق البعء والتطوير</p>	<p>ج ص ع 22.66</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• مساعدة الدول الأعضاء، ودعم مساعيها المبذولة لتنفيذ التوصيات المقدمة. بموجب هذا القرار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء أو تقوية المراكز الوطنية للبحث والتطوير في مجال الصحة؛</li> <li>- تعزيز سبل التنسيق بين البحوث الصحية والمبادرات التنموية.</li> <li>• وعلى الصعيد الإقليمي، هنالك حاجة إلى إجراء مشاورات لتحديد وتيسير سبل تنفيذ المشروعات الإيضاحية للتعاظم مع الفجوات المحددة، ومناقشة سبل التنسيق، ووضع الأولويات، وتمويل البحث والتطوير في مجال الصحة</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ستركز المنظمة على ما يلي:</li> <li>• إعداد أدوات لتقييم تعليم القوى العاملة الصحية على الصعيد القطري؛</li> <li>• تقديم الدعم التقني اللازم للدول الأعضاء من أجل إحداث تحول في تعليم القوى العاملة الصحية من خلال حوار السياسات المشترك بين القطاعات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن تنفيذ الدول الأعضاء لهذا القرار سيسهم في إعداد قوى عاملة صحية مؤهلة وجيدة الإعداد لدعم تعزيز النظام الصحي، والإسهام في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة في الإقليم</li> </ul>	<p>إحداث تحويل في تعليم القوى العاملة الصحية دعمًا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة</p>	<p>ج ص ع 23.66</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وستعمل المنظمة على:</li> <li>• متابعة المبادرة الإقليمية للصحة الإلكترونية والتي اقترحها فريق العمل الإقليمي المشكل بهدف وضع التوجهات الاستراتيجية للصحة الإلكترونية؛</li> <li>• إدماج المعايير الخاصة بالتشغيل البيئي، وطرق إعداد الخطط الوطنية الاستراتيجية الخاصة بالصحة الإلكترونية، في المبادرات الإقليمية؛</li> <li>• تزويد البلدان بالدعم والذي يأخذ شكل تقديم الخبرات والتدريب في هذين المجالين المهمين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يدعو القرار الدول الأعضاء إلى إعداد خطط استراتيجية للصحة الإلكترونية على الصعيد الوطني من أجل الاستفادة مما تقدمه المنظمة من دعم تقني لهذا الغرض.</li> <li>• يبرز القرار الحاجة إلى وضع أطر قانونية وآليات تشريعية كشرط أساسية لنشر تكنولوجيا الصحة الإلكترونية والتي تتسم بالتأخر بشكل خاص في الإقليم.</li> <li>• إن معايير التشغيل البيئي التي يدعو إليها القرار ستيسر إعداد الشبكة الوطنية للصحة الإلكترونية في الإقليم</li> </ul>	<p>التوحيد القياسي والتشغيل البيئي في مجال الصحة الإلكترونية</p>	<p>ج ص ع 24.66 وم ت 132 ق 8</p>
<h3>القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثلاثين بعد المئة</h3>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يحظى البعد الاقتصادي للصحة بمكانة متقدمة في جداول أعمال التنمية على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء. وهذه الحقيقة تدعو إلى مشاركة المنظمة، وسائر الشركاء الدوليين في مجال الصحة بشكل أكثر اتساقاً واستهدافاً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تم إقرار الموامة بين اللجان الإقليمية والمجالس التنفيذية، وتحقيق نوع من التجانس بين مختلف اللجان الإقليمية، فضلاً عن تبسيط عملية اتخاذ القرار، والارتقاء باجتماعات الهيئات الرئاسية</li> <li>• وتم كذلك دراسة الحاجة إلى تقوية أو اصر المشاركة الفعالة مع سائر الأطراف المعنية بما فيها المنظمات غير</li> </ul>	<p>إصلاح تصريف شؤون المنظمة</p>	<p>م ت 133 (2)</p>

	الحكومية والقطاع الخاص		
<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتعين تعزيز قدرة البلدان على تنفيذ بنود الاستراتيجية الإقليمية الخاصة بالصحة النفسية وتعاطي مواد الإدمان، وخطة العمل العالمية الخاصة بالصحة النفسية، وبرنامج العمل على رأس الفجوة في مجال الصحة النفسية، فضلاً عن تعزيز القدرة على إجراء البحوث الوبائية والميدانية.</li> <li>● تتولى المنظمة تقديم الدعم لتنفيذ برنامج العمل على رأس الفجوة في مجال الصحة النفسية بغية استنهاض تقدم الرعاية لمن يعانون من اضطرابات طيف التوحد، وغيرها من الاضطرابات المتعلقة بالنمو.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتم إجراء مجموعة محدودة من البحوث حول الاضطرابات النفسية للأطفال والمراهقين بما فيها اضطرابات طيف التوحد.</li> <li>● تشير التقديرات إلى أن معدلات انتشار الاضطرابات النفسية للأطفال والمراهقين، وفقاً للدراسات التي أجريت في الإقليم، تتراوح بين 10% و36%، كما بلغ متوسط معدل انتشار المعالجة بالنسبة للأطفال والمراهقين في المرافق محل الدراسة نحو 0.07%، وهو معدل منخفض مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0.16%. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على وجود فجوة كبيرة في المعالجة.</li> <li>● وعلى مدى العقد الماضي، بذلت جهود كبيرة لتوفير الخدمات اللازمة لمعالجة اضطرابات طيف التوحد في عدد قليل من بلدان الإقليم المرتفعة الدخل بما فيها الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت.</li> <li>● وشرع كذلك العديد من البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل في تبني أنشطة مجتمعية لرفع مستوى الوعي، إلا أن قدرتها على الوصول للمستفيدين كانت محدودة.</li> </ul>	<p>الجهود الشاملة والمنسقة المبذولة من أجل التدبير العلاجي لاضطرابات طيف التوحد</p>	<p>م ت 133. ق 1</p>
<p>ستتولى المنظمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تعزيز التعاون الوثيق بين البلدان بهدف إعداد البيانات، وتقييم العبء، والتشارك في الخبرات وفقاً للسياق المحلي؛</li> <li>● بناء القدرة التقنية وتعزيزها من خلال عقد الشراكات، وإنشاء الشبكات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعتبر البيانات الوبائية المرتبطة بالوضع والاتجاهات وعلاج الصدفية محدودة على الصعيدين الإقليمي والوطني</li> </ul>	<p>الصدفية</p>	<p>م ت 133. ق 2</p>